المطلوب رسم خط حدودي جديد

الخط الانتدابي والرابع من حزيران بين اسرائيل وسورية غير ملائمين ليكونا خطي حدود سلام بين الدولتين

■ قصد سورية من اتصالاتها باسرائيل اعادة هضبة الجولان الى سيادتها التامة. تسعى اسرائيل الى اتفاق سلام، في الشكل المصري والاردني على الأقل. عبرت اسرائيل عدة مرات عن استعدادها للتخلي عن جزء من سيادتها في هضبة الجولان، لكن الطلب السوري الوحيد العودة الى خطوط الرابع من حزيران (يونيو) منع احراز اتفاق سلام، عندما أُجريت اتصالات رسمية بين حكومة اسرائيل برئاسة ايهود باراك وبين حكومة سورية. في خلفية الاحجام الاسرائيلي عن التخلي التام عن هضبة الجولان يقوم الخوف من فقدان منطقة استراتيجية، تمنع السيطرة عليها تهديدا دائما لمستوطنات غور الاردن كما كانت الحال عشية حرب الايام الستة، ومن جهة ثانية تُمكّن اسرائيل من تهديد دمشق. يؤيّد الموقف السوري بقراري الامم المتحدة 242 و338، اللذين يدعوان الى انسحاب اسرائيل من مناطق (أو «المناطق»). إن الخط الحدودي بين اسرائيل وسورية مركز نقاش جوهري لمصدر صلاحية تحديده. في 1923 خُط الخط الحدودي بين ارض اسرائيل الانتدابية وسورية التي كانت تحت الانتداب الفرنسي. تزعم سورية ان هذا الخط باطل لان قوى استعمارية هي التي حددته، ولهذا لا حاجة لقبوله كخط بين دول مستقلة ذات سيادة. في أعقاب حرب الاستقلال حُد خط وقف اطلاق النار الذي انشأ «مناطق منزوعة السلاح» غربي الخط الحدودي الدولي. في أعقاب الأحداث العنيفة التي جرت على امتداد هذا الخط بين 1950 الى 1967 والسيطرة السورية المجددة على جزء من «المناطق المنزوعة السلاح»، نشأ في زعمهم خط جديد هو «خط الرابع من حزيران (يونيو) 1967». تطلب سورية ان تنسحب اسرائيل الى هذا الخط في اطار اتفاق سلام مستقبلي. ان اتفاقات السلام التي وقعت بين اسرائيل وجاراتها والترتيبات بينها وبين السلطة الفلسطينية انشأت نموذجين لتحديد الخط الحدودي. النموذج «المصري» قرر أن الخط الحدودي بين اسرائيل ومصر يُماس على نحو دقيق الخط بين ارض اسرائيل الانتدابية وبين مصر. استُعمل ايضا نموذج العودة الدقيقة الى خط الماضي بالانفصال عن قطاع غزة كله.

وقرر النموذج «الاردني» أنه في اتفاق السلام مع الاردن سيُرسم الخط الحدودي على حسب خط الحدود الانتدابي، لكنه لن يُماسه. وهكذا تم تبادل اراض بين اسرائيل والاردن في العربة، لفائدة الطرفين، بل تقررت ترتيبات خاصة في تسوكر وإي شالوم في نهرايم، اللتين بقيتا تحت السيادة الاردنية لكن يفلحها مزارعون اسرائيليون.

استُعمل نموذج مشابه ايضا في اتفاق انسحاب قوات الجيش الاسرائيلي من لبنان في 2000، رُسم «الخط الازرق» على حسب خط الحدود الدولية، لكن لا على نحو دقيق. أخذت اسرائيل لسيادتها المنطقة المشرفة في مسغاف عام ويتمسك لبنان بمناطق يسكنها لبنانيون في قرية العديسة.

ان الفحص عن هذه النماذج في الحالة السورية يُبين أن نموذج العودة الى خطوط الماضي لا يقبله الطرفان. «خط الرابع من حزيران (يونيو) 1967» لا يمكن أن تقبله اسرائيل لانه يقيم السوريين على ضفة بحيرة طبرية في جزئها الشمالي ـ الشرقي (وبهذا يمنع ضخ الاسرائيليين المياه من البحيرة بغير اتفاق مع السوريين)، ويُقسم نهر الاردن بين اسرائيل وسورية ويترك في أيدي السوريين هضبة بانياس (وهي مكان يقع فيه كيبوتس شنير)، ومنطقة حمات غدير. خط 1923 ايضا اشكالي عند اسرائيل لانه يقيم سورية في موقف سيطرة على سهل الحولة وبحيرة طبرية. تطلب سورية انسحابا اسرائيليا من كل المناطق التي احتُلت في 1967 وتعارض ايضا تثبيت خط الحدود الدولي. النموذج المطلوب اذا هو صوغ حلول إبداعية ترسم خطا حدوديا جديدا، يعتمد على الخط الحدودي الدولي لكنه لا يماسه تماساً تاماً. باتفاق كهذا تستطيع اسرائيل مثلا أن تتخلى عن حمات غدير، وأن تحولها الى سيادة سورية شرط أن يستعمل اسرائيليون الموقع. وعوضاً عن ذلك ستحصل اسرائيل على خط يترك في يديها مستوطنات ومنطقة على طول مرتفعات الجولان شرقي بحيرة طبرية، تضمن إبعاد التهديد السوري.

البروفيسور جدعون بيغر
يُدرس في قسم الجغرافيا في جامعة تل ابيب
(هآرتس) 2007/2/1

يفضلون رؤية المرأة بالحجاب

المسلمون في بريطانيا وبخاصة الشبان يريدون العيش في دولة تحكمها الشريعة الاسلامية

■ يُبين بحث مثير للاهتمام ومهم نشر هذا الاسبوع في بريطانيا أن الشبان المسلمين هناك سائرون نحو التطرف الديني. ليست هذه أجراس إنذار فقط، بل أجراسا مدوية، لكن أحدا في اوروبا لا يستطيع فعل أي شيء في المسألة خوف أن يُتهم بعدم الليبرالية. العكس صحيح: الدرس الرئيسي في بريطانيا في أعقاب ابحاث كهذه هو جلد الذات خاصة على شكل أين اخطأنا، ولماذا ظلمنا هؤلاء السكان.

يقوم البحث من جملة من يقوم عليه على استطلاع بين السكان المسلمين، وهاكم جزءا من نتائجه: يفضل 37 في المئة في سن 16 ـ 24 سنة أن يعيشوا في بريطانيا تحت قوانين الشريعة الاسلامية (من المفهوم أن أحدا منهم لن يتخلى عن مواطنته البريطانية)، قياسا الى 17 في المئة بين اولئك الذين تزيد أعمارهم على 55 سنة. يريد 37 في المئة من الشبان أن يتعلم أبناؤهم في مدارس اسلامية، قياسا الى 19 في المئة من البالغين. واعترف 7 في المئة أنهم يُجلون منظمات ارهابية كـ «القاعدة»، وبين هؤلاء ايضا نسبة الشبان أعلى كثيرا من نسبة البالغين.

المعنى واضح: لا تُرى الديمقراطية البريطانية، رغم قيم حريتها، صحيحة ومناسبة في نظر جزء ملحوظ من الشبان المسلمين. يقول كثير منهم انهم مستعدون ألا توجد عندما تصبح لهم أكثرية سكانية. وهكذا أجاب 86 في المئة من جملة المستطلعة آراؤهم ان «ديني أهم شيء في حياتي». وهناك معطى مثير للاهتمام آخر لكنه مهم: 74 في المئة في سن 16 ـ 24 يفضلون ان تترقع نساؤهم، قياسا الى 28 في المئة ممن أعمارهم 55 سنة فصاعدا.

جاء موقع «الجزيرة» في الانترنت بردود مستعمليه، من العالم العربي والغربي، ويتبين أنه بخلاف التفكير المقبول عندنا، وكأن المسلمين في الغرب طائفة واحدة، يوجد بينهم جدل شديد لاذع في اسئلة الهوية، والثقافة والقومية. الحديث عن جمهور عظيم من المهاجرين، اقتُلع من هويته القومية السابقة، ويصوغ الآن هويته الجديدة بواسطة الدين على نحو عام. في هذا الجيل الثاني أصبح الدين سياسيا وعنيفا.

لا يخفي أكثر المسلمين آراءهم، أنهم كانوا يريدون رؤية بريطانيا واوروبا كلها مسلمة. «اوروبا ايضا من بلاد الله، وهناك ايضا يجب أن تسود الشريعة»، كتب أحدهم. أضاف آخر أن النصر الكبير موعود، رغم الأعداء في الطريق. ذكر كثيرون أن «جمال المرأة بالحجاب»، أي بتغطية رأسها. وأشباه ذلك.

لكن من المثير للاهتمام ايضا ردود قُراء عرب يعارضون هذا التوجه. يكتب واحد يسمى فراس يسكن اوروبا: «ماذا يريد المسلمون، أن يحولّوا الغرب ليصبح كالسعودية أو سورية أو المغرب أو باكستان؟ في هذه البلدان لا توجد أية ضمانات اجتماعية، ومستوى التخلف فيها كثير، مع ملايين من الجُهلاء لا يعرفون القراءة والكتابة. عندما أنظر الى امرأة تلبس حجابا، أعلم فورا أنها متخلفة وخاضعة. قتل الاوروبيون وقُتلوا من اجل الديمقراطية، والحرية واحترام الثقافات، وأنتم يا أبناء الصحراء المتخلفين تفضلون حكم الشريعة، أي أن نضحي بالانسان كالكبش على مذبح».

غي بخور
كاتب مستشرق
(يديعوت احرونوت) 2007/2/1

سيتجنب اولمرت في شهادته أمام اللجنة قول الحقيقة وذكر الأخطاء التي ارتكبها خلال الحرب

■ «حضرة القاضي فينوغراد، اعضاء اللجنة، صباح الخير. إسمي ايهود اولمرت، هويتي رقم 00991750، من القدس، وأنا رئيس الوزراء. أنا على قناعة أنني كنت محقا في قرار الرد بحدة على اختطاف الجنود عند الحدود اللبنانية في الثاني عشر من تموز (يوليو). في الظروف التي كانت حينئذ، بعد اسبوعين ونصف من اختطاف جلعاد شليط في غزة، لم يكن أمامي مفر. الاحجام عن الرد على هجمة حزب الله داخل الحدود في وضح النهار كان سيُفسر على أنه ضعف خطير ويؤدي الى إقالتي الفورية. حتى يوسي بيلين كان قد دعا الى الرد على العملية».

«ولكنني لم آت الى هنا اليوم حتى أمدح نفسي، وانما من اجل الاعتراف بأربعة أخطاء قد ارتكبتها خلال الحرب. الخطأ الاول كان الغرور. احترمت زعامة اريئيل شارون إلا أنني كنت مدركا لنقاط ضعفه ايضا. تصريحاته العنصرية حول العرب، اعتماده على الأوراق التي يعطيها له مساعدوه، التسويف في القرارات. اعتقدت أنني أنا الذي أقرر بسرعة، وأتحدث بطلاقة، قادر على التحكم بالجيش بيد واحدة مثل اريئيل، ولكنني اعتقدت أن هذا الأمر يتطلب الخبرة والتجربة. لذلك عينت عمير بيرتس وزيرا للدفاع. عرفت انه لا يعرف شيئا حول ذلك، ولكنني وثقت بأنه سيكون أكثر ضررا في المالية. لو ذهب الى المالية لخرج علينا كل يوم بتصريحات تؤدي الى انهيار البورصة. لم أدرك حينئذ أنني قد فرّطتُ بجهاز الدفاع وأودعته بيد تفتقر للمسؤولية، وأن هناك حاجة الى شخص مجرب يتابع ما يحدث في الجيش عن كثب». «الخطأ الثاني الذي ارتكبته كان التباطؤ. وصلتني تقارير سلاح الجو حول تدمير صواريخ حزب الله بعيدة المدى خلال 34 دقيقة، وحول تدمير الضاحية الجنوبية في بيروت. شعرت للحظة أنني مثل تشرتشل الذي جلبوا له صور عمليات القصف في هامبورغ ودريزدن. أنا ايهود من بنيامينا. المراسل العسكري لصحيفة «يمحنيه» أسيطر على أجواء الشرق الاوسط! بهذه الروحية من الحماسة صرحت بأننا سنقاتل حتى اعادة الجنود المخطوفين ورفضت سماع كلمة حول وقف اطلاق النار. لم أدرك حينئذ أنني أنجر الى حرب استنزاف وأن الجمهور سيُدير لي ظهره».

«الخطأ الثالث كان الانجرار. سمعت بتأثر وانفعال أن كل العالم يؤيدنا بمن فيهم السعوديون. كل من سبقوني تعرضوا للتنديد في الامم المتحدة، أما أنا فيُثنون علي! طلبت من الامريكيين المزيد والمزيد من الوقت، ولم أفهم أنه لا توجد وجبات مجانية في العلاقات الدولية، ومن يؤيدنا انما يحثنا في الواقع على الهبوط فوق جدران مخابىء حسن نصر الله. اليوم أنا أدرك أن الاصدقاء الحقيقيين كانوا سيسعون لايقاف الحرب بعد عدة ايام بدلا من تركنا نتورط». «الخطأ الرابع كان أنني وقعت في إغراء العملية البرية رغم أنني اتفقت مع تحفظ رئيس هيئة الاركان في دخيلتي من مثل هذه العملية. وقت ثمين ضاع الى أن اقتنعت باستدعاء الاحتياط وإرساله الى الجبهة. وكان أن ضاعت فرصة الحسم البري من أيدينا. قراري بارسال الفرق العسكرية الى الليطاني في آخر الحرب لم يغير من الأمر شيئا. بعد حين أصبح واضحا لي أنني قد دخلت في حالة ضغط في اللحظة الأخيرة بسبب عدة عبارات لا أهمية لها في قرار الامم المتحدة، وبسبب مطالب بيرتس والجنرالات الصاخبة بالدخول الى المنطقة، الأمر الذي أظهرني كخرقة وكشخص متردد». «وأخيرا، أود أن أقول أن القرار الأهم الذي اتخذته كان إخراج الجيش من لبنان فورا في اللحظة التي دخلت فيها قوات الطوارىء الدولية، وعدم البقاء هناك في منطقة أمنية الى أن يعود المخطوفون والى أن يتم نزع سلاح حزب الله أو الى أن يأتي المُخلّص. وبذلك يتوجب الاعتراف بنزاهة أنني قد نجحت أكثر من اريك شارون في 1982».

رئيس الوزراء الاسرائيلي لدى توجهه الى جلسة التحقيق

الوف بن
المراسل السياسي للصحيفة
(هآرتس) 2007/2/1

شباط الأسود افتُتح في كانون الثاني

إدانة رامون ضربة قاصمة لأولمرت الذي يتأرجح على كرسي رئاسة الوزراء وما زال الخير للأمام

■ ادانة عضو الكنيست حاييم رامون أمس هي علامة فارقة اجتماعيا بدرجة لا تقل عن كونها علامة مميزة قانونيا. هذه الإدانة تنطوي على القدرة على المساعدة في بلورة معيار سلوكي جديد ومتشدد مع الشخصيات الجماهيرية المرموقة بروحية تحذير الجنرال غادي شميني في شهادته إذ قال «الحل الوسط اليوم هو معيار الغد».

كسياسي علق في ورطة خلال عمله في منصبه السياسي، قبل المداولات الوزارية حول قضايا مصيرية بلحظات، هناك في قرار الحكم الصادر بحقه ايضا رسالة ملزمة حول المحظور والمسموح في مثل هذه الظروف. والأكثر من ذلك أن حقيقة قد فُرضت في محكمة الصلح في تل ابيب، ومغزاها سيتضح في الاسابيع القادمة: هزة قوية لكرسي رئيس الوزراء لدرجة امكانية المراهنة على سقوط ايهود اولمرت عنه قريبا.

أنصار رامون الذين خاضوا من اجله حملة اعلامية حظيت بتنديد القضاة، وعلى رأسهم حايوتا كوحان، سيدعون أن القرار الصادر بحقه كان «متجبرا». القضاة ليسوا حواسيب أو آلات. لولا أن هناك أهمية لمسألة هوية الجالسين في المحكمة، لما جرى مثل هذا الصراع القوي على شغل المناصب في المحكمة العليا ورئاستها. صحيح أن هناك احتمالا أن قضاة آخرين ربما بأغلبية من الرجال، كانوا سيصدرون حكما آخر، ولكن من الممكن بنفس الدرجة القول ـ هذا ما اعتقدته نيابة الدولة ـ أنه لو جلس في محاكمة اولمرت في عام 1997 قاض لوائي آخر وليس عوديد موديريك، لكان أُدين رئيس بلدية القدس حينئذ، وأنهى مسيرته الجماهيرية.

رجال مثل شميني والمستشار القضائي للحكومة ميني مزوز غضبوا من المسألة بدرجة لا تقل عن نساء مثل العميدة ميري غولان التي خرجت عن طورها لحث الضحية على التقدم بالشكوى مهددة بتقديم دعوى اخلاقية.

ولكن التركيز الأوحد على الطابع الجنسي للسلوك الذي أدى الى تقديم رامون للمحاكمة وإدانته يتسبب بالاجحاف للقضية وللجهاز القضائي. رامون ليس هناك فقط كمتهم بارتكاب عمل مشين بحق ضابطة في الجيش الاسرائيلي، في الوقت الذي كان من المفترض فيه أن يكون مشغولا وقلقا في قضايا تتعلق بالحياة والموت إبان إرسال الجيش وراء الحدود، وانما تلقى ايضا عبارات صعبة حول مصداقيته خلال التحقيق والشهادة.

هذه القرارات القضائية بحد ذاتها ستُصعب على رامون البقاء في الساحة الجماهيرية (رغم أنه قد وُعد بأن تتنافس القنوات التلفازية على خدماته كمحلل كما تتعامل مع الوزراء الذين أُدينوا من قبله، آريه درعي واسحق موردخاي، أما غونين سيغف فلم يتفرغ لذلك بعد). كما أن اثنين من مقربي اولمرت، وهما سكرتير الحكومة يسرائيل ميمون ومديرة ديوانه شولا زاكين، يحملان منذ الآن وصمة قضائية تتعلق بالتشكيك ببراءتهما.

إدانة رامون تعتبر بالنسبة لاولمرت ضربة شخصية مباشرة، وليس مجرد ضربة سياسية غير مباشرة لانها تعزز من موقف مزوز ـ الذي خاطر بفشل مدوٍ عندما تردد بتقديم لائحة اتهام ضد رامون ـ إبان قراره القادم بعد اسبوعين أو ثلاثة بصدد توجيه الأوامر للشرطة بالشروع في عملية تحقيق جنائية جديدة ضد رئيس الوزراء.

على ظهر التحقيق في قضية بنك ليئومي ـ بأمر من النائبة العامة للدولة، عران شندر، لأن مزوز امتنع عن معالجة هذا الملف ـ ستأتي التحقيقات في قضية مركز الاستثمارات (علاقات اولمرت مع شريكه السابق المحامي أوري ميسر) والتعيينات السياسية في سلطة المهن الصغيرة لتنشر بذلك ساقا جديدة في كرسي اولمرت. بعد لائحة الاتهام ضد عضو الكنيست تساحي هنغبي، وبعد مسودة لائحة الاتهام ضد الرئيس موشيه كتساف، وبعد فتح التحقيقات الجنائية ضد وزير المالية هيرشيزون، وبعد إدانة رامون ورفض ادعاءات «الملاحقة» و«تلفيق القضايا» من قبل قضاته، بعد كل ما راكمه اولمرت خلال سنوات طويلة من الاحتكاك بالقانون ـ لن يكون بامكان اولمرت أن يتوقع من مزوز أن يعطيه نفس الخصم الذي أعطاه لسلفه اريئيل شارون.

شهر شباط (فبراير)، الشهر الأقصر في السنة، قد يكون مريرا جدا بالنسبة لاولمرت. إدانة رامون في أواخر شهر كانون الثاني (يناير) ما هي إلا وجبة أولى في هذه القائمة القادمة. التبدلات في الحكومة وتعيين وزراء جدد هي اذا فكرة ممتازة، ومن الأفضل البدء برئيس الوزراء.

أمير أورن
مراسل لشؤون الجيش
(هآرتس) 2007/2/1

على المجتمع الاسرائيلي أن يحدد لنفسه قيماً جديدة رغم عدم الارتياح للقوة التي تتمتع بها المحكمة العليا

■ بعد حين، عندما يتلاشى غبار العاصفة التي جرت فيها محاكمة حاييم رامون، ستظهر في سماء القضاء الاسرائيلي عبارة «المتهم قام بعمل مشين بالإكراه»، ومعها قرار إدانته بالاجماع. لماذا بعد حين؟ لأنه يتوجب الشعور بالأسف لوصول القضية الى المحكمة.

على المجتمع، صاحب القيم السليمة، أن يندد بوزير العدل الذي تفرغ للتسلية وتقبيل ضابطة شابة في ديوان رئيس الوزراء بعد إرساله للمقاتلين الى الحرب بساعتين. مثل هذا المجتمع كان سيندد ايضا بمحاولات الوزير التنصل من مسؤوليته عن بكاء الشابة وادعائه أنه قد استغل براءتها وإعجابها به وارتكب بحقها عملا مس بسمعتها. كان من الواجب أن يتجسد هذا الشجب من خلال المظاهرات والمقالات والعرائض وفي صناديق الاقتراع.

ليس من المفترض في المجتمع السليم أن يُشغّل مجندات في ديوان وزير أو رئيس وزراء وإخضاعهن للصلاحيات المبهمة الموجودة بين الجيش والسياسة، وعليه أن يُعلّم النساء من صغرهن أمرا أو اثنين حول التوتر بين الجنسين في هذا العالم المتغير، ووضع حدود واضحة ومعرفة لقول كلمة «لا» بكل قوة وإصرار. كما يتوجب على هذا المجتمع، بما لا يقل عن ذلك، أن يُعلّم الرجال الشبان (والأكبر سناً ايضا الذين يجدون صعوبة في التخلص من عاداتهم القديمة) التعود على المعايير الجديدة.

المجتمع الاسرائيلي يمر في السنوات الأخيرة بعملية تغيير عميقة في كل ما يتعلق بحق النساء على أجسادهن وحقهن بالكرامة. هذا التغير لا يمكن أن يحدث من دون هزات، خصوصا ليس في مجتمعات المهاجرين المُشبعة بالقيم العسكرتارية الأمنية الطابع من جهة، والقيم التقليدية الدينية من جهة اخرى، ومع ذلك، أنتج قوى نسائية كفاحية مثيرة للاعجاب. الرأي العام يتأرجح اذا على محور أحد قطبيه متصلب وذو طابع نسوي جديد (الذي يفتقر احيانا لبعض المرونة الانسانية)، وفي طرفه الآخر معيار جديد مُشبع بالاستهانة بالنساء والخوف منهن وكراهيتهن في بعض الاحيان. في غياب الحسم القيمي تم إعطاء المحكمة قوة مفرطة. والنتيجة جهاز قضائي مضطر لحكم فاصل كثير القوة في المسائل التي يُفضل أن يحسم فيها المجتمع.

ولكن ما أن صدر الحكم، حتى أصبح من الواجب قراءته. شدة الفجوة بين المعيارين تبرز منه: المعيار الاول متجسد في بند (348 ـ ج) من قانون العقوبات. والثاني يبرز من خلال الحالة المزاجية المعروفة لشخص يملك السطوة والجبروت ولا يفهم كيف غيّر الملاعين قواعد اللعبة، ولماذا يحرصون فجأة على أمور كانت تحدث قبل ذلك في الدواوين من دون أن يرفع أحد صوته ضدها. يجب أن نقرأ ونعرف كيف كذب رامون وغيّر شهادته، ولم يفكر بالاعتذار، بل وقام بكل ما في وسعه حتى يشوه سمعة الشابة ويُلحق الأذى بها، وجلب سبعة شهود من اجل تشويه وجهها وإهانتها. المحكمة دحضت ثلاث شهادات مخجلة قدمتها نساء تداعين لانقاذ رامون وقُمن بتحقير الدعية بصورة منفرة وغير موثوقة. الأجواء التي أثارها المتهم حول المحكمة وحول شرعية فعلته وُضعت هي الاخرى على طاولة المحكمة، وليس الفعل وحده.

حتى من لا يتحمسون، وعن حق، لظاهرة حسم المسائل القيمية والشعبية في المحكمة، ويشعرون بالقلق من هذه النزعة المفرطة في مجتمعنا، وايضا من يخشون من أن تؤدي الشكاوى بحدوث قُبلة على شكاوى الاغتصاب ـ مضطرون الى الاعتراف بأن القضاة قد رددوا صوتا واحدا إجماعيا وواضحا. توقف! الحدود أمامك، قالوا مُحذرين. من اليوم فصاعدا لم يعد لروايته وزن أكبر من وزن روايتها، حتى وإن كان شخصية اعتبارية مُبجلة وهي مجرد شابة صغيرة. معيار جديد قد تحدد منذ اليوم.

أبيرما غولان
كاتب في الصحيفة
(يديعوت احرونوت) 2007/2/1

لم يكن من المناسب أن تصل القضية الى حد تحطيم حياته السياسية

قرار الحكم الصادر على حاييم رامون يتجاوز معايير العدل والتناسب

■ يؤسفني يا أختي (هـ)، لكن يصعب علي أن أفرح لفرحك. ولا يوجد بي شيء من العطف على انتصارك، ومن المؤكد أنني لا أراه إسهاما أو علامة طريق في نضال بنات جنسك.

كنت جندية وشخت ايضا، يا (هـ)، ومن أعلى سنّي وحشد ذاكرتي استطيع أن أقول ان حالتك لم يكن يجب أن تبلغ المحكمة. الضابطة مع انقضاء خدمتها العسكرية ليست بنتا صغيرة، وليست تجربة حياتها ضيقة كعالم النمل. الضابطة، وبخاصة تلك التي تخدم في ديوان رئيس الحكومة، تعرف كثيرا من الاشياء عن العالم، وكان يمكن لعمل يبدو الآن ايضا كعمل فهم، وكتفسير غير صحيح لسلوك ودّي، ولن نقول مستدرج ـ أن ينتهي من جانبك بكلمة واحدة، أو بمقطع واحد، أو حركة واحدة تعني لا. إنك بينك وبين نفسك تعلمت أن كلمة واحدة كانت تكفي لتبين موقفك، ولكي تقف ما زعزع طهارة عالمك جدا. تعالي نقل ان من المشكوك فيه أنك كنت ستصلين ذات مرة مع هذه الصدمة الى أريكة الخبير النفسي.

ولا يوجد في هذه الاقوال دفاع عن فعل وزير العدل السابق حاييم رامون. ففعله مخجل، وغير مناسب، وبيقين لانسان في سنه ومكانته. وليس في هذا قول ما مضاد لانطباع القضاة عنك، وفحواه أنك صادقة، وذكية، وتدققين في التفاصيل. لكن يوجد بين الفعل الغبي لرامون وبين قرار الحكم الذي يعني نهاية حياته السياسية مع انعكاسات بعيدة المدى على الحياة في ظل التأثيم عن عمل معيب، عدم تناسب مثير للغضب ومقلق. ان الأكثر إقلاقا من كل شيء كان وما يزال مسألة الدافعية التي بلغت بهذه القصة الى المحكمة. لانه أصبح معلوما للجميع، يا أختي (هـ)، أنك أنت نفسك لم تريدي الشكوى؛ وأنه قد ضُيق عليك تضييقا شديدا ايضا من قبل قادتك وبخاصة من قبل الشرطة لتُقدمي شكوى. لدي احساس بأن حدسك كان صحيحا. وأن عقلك السديد قال لك ان هناك فرقا كبيرا بين الشكوى في الشرطة وبين الجري للقص على الصديقات.

وجد الكثير من علامات السؤال على امتداد هذه المحاكمة، وليس من العجيب أننا بقينا مع احساس شديد من الامتعاض. لا نحو الشرطة والنيابة العامة فقط. إن تصريحات رئيسة المحكمة العليا ايضا وبخاصة الاقوال الصريحة للمستشار القضائي للحكومة عن عمل رامون تثير الدهشة، ولن نعرف أبدا في الحقيقة التأثير الذي كان لها في القاضي وفي القاضيتين. في لقاء في التلفاز توجه ميني مزوز الى أنفسنا جميعا. وسأل ماذا كنتم ستقولون لو كانت هذه إبنتكم؟

عندي جوابك يا سيد مزوز. أنت تعلم أن ليس من الصعب تخيل وضع كهذا، فلنا جميعا أبناء وبنات. لو كانت هذه ابنتي، يا سيدي المستشار القضائي، ولو كانت قصت علي الحقيقة كلها كما عُرضت في المحكمة، لكنت قلت لها إن ما فعله رامون شيء مقزز. وغير مناسب. وكنت ايضا أُعلمها ماذا يفعلون في حالة كهذه، وما لا يفعلون ايضا من اجل عدم الوصول الى هذا الوضع. لكنني بيقين ما كنت سأرسلها في هذه الحالة المحددة الى الشرطة. وكنت سأقول لها أساسا: إحذري. إحذري ألا يستعملوك لأهداف سياسية؛ أو يجعلوك أداة لتحطيم حياة انسان.

سيما كدمون
كاتبة في الصحيفة
(يديعوت احرونوت) 2007/2/1

قرار الحكم الآن قد يضر بفرص عمل النساء

قُبلة رامون للجندية لم تكن موضوعا للمحاكمة القضائية

■ قررت المحكمة ما قررت في قضية حاييم رامون. مُتهم! ليس مجرد مُتهم بل مُتهم جنائيا! كل من يحترم سلطة القانون، يجب أن يحترم قرار الحكم هذا، لكن ما يزال من الجائز انتقاده. في رأيي أن من الواجب انتقاده. يقول أهم تحديد في قرار الحكم هذا أن القُبلة، حتى تلك التي طولها ثلاث ثوان، وهي واحدة وحيدة، هي عمل قسري ومُهين، اذا ما تمّت بخلاف رغبة المُقبّلة. إن القُبلة التي تأتي بعد احتضان شديد، في غير قصد الى الإهانة، بتفسير غير صحيح لارادة المُقبّلة، ليست عملا قسريا ومهينا، بل مراودة، كان يمكن حتى أن تُعجب المشتكية. وماذا اذا؟.

في حالة كهذه، لو أرادت المرأة الشابة القُرب الجسماني من رامون، لكان كل شيء على ما يرام. كان سيُكتب في أقصى حد في أعمدة النميمة ان وزيرا رفيعا شوهد يُقبل مجندة، وربما كانت خليلة حاييم رامون تفهم أن الحديث عنه، وكان سيطرأ بين الاثنين حديث صعب، وتنقضي المسألة بذلك. لان هذا هو المجال الذي كان يجب أن تنتهي اليه القُبلة المُتحدث عنها. في بيت رامون وخليلته. إن هذه القُبلة كان يفترض أن تثير اهتمامها فقط.

لكن المرأة الشابة لم تُرد هذه القُبلة. ولم تكن معنية ايضا بلسان الوزير، الذي آمن القضاة أنه قد دخل فمها. لقد استغرقه الأمر ثلاث ثوان ليفهم ان هذا هو الوضع. وعندها كف، ولم يكرر هذا العمل. لا يمكن أن يحتمل الرأي أن تُهدم حياة انسان تماما بسبب تلك القُبلة. إن من يزعم أن حياة (هـ) هي التي هُدمت يُهينني كامرأة. إن من تُهدم حياتها في إثر قُبلة مدتها ثلاث ثوان لها مشكلة. واذا كان الأمر كذلك، فأي مصطلح نستعمل في حالة الاغتصاب؟ هنا تُهدم الحياة حقا. هنا تُقتل النفس. يجب أن يُفرض على المغتصب عقوبة شديدة. يمكن أن نروي الطُرف عمن يُقبل لمرة واحدة، بل أن نُعد قطعة ساخرة لـ «إيريتس نهديرت»، وهذا كل شيء. لن يقنعني أي تركيب لأي محكمة بغير هذا. لا مرة ولا اثنتين في حياتي قُبلت بخلاف رغبتي. أعترف بأنه لم يحدث لي أي ضرر في أعقاب هذه «الأحداث»، التي نسيت أكثرها بعد عدة ايام. انها بنت، يزعم المتشددون. وهو رجل بالغ، ذو سلطة. المرأة في الواحدة والعشرين ليست بنتا. إن سلطته لم تُخفها عندما طلبت اليه أن تُلتقط لهما صورة، واحتضنت خاصرتيه بحرارة، كما رأينا جميعا. يظهر من قرار الحكم أنه لا شك في أنها لم تقصد أن تُقبل رامون. لم تقصد اذا. في خلال حياتها بعد سيكون ما يكفي من الاشياء التي لن تمضي كما قصدت. لن تكون هذه القُبلة اسوأ شيء سيحدث لها بغير ارادتها، ولست بالطبع أتحدث هنا عن العلاقات بينه وبينها، بل عن أحداث في الحياة على نحو عام. هذه القُبلة الحمقاء ليست شاذة. انها حادثة غير مهمة لولا اهتمامهم بجعلها قضية قضائية، لكانت دُفنت في مكان ما في غبار ذاكرتها الى أن تُنسى تماما. مثل آلاف القُبل الاخرى، التي كانت بين نساء ورجال، الى أن أدركوا في خلال ثلاث ثوان أن الطرف الثاني غير معني بذلك.

في نهاية الأمر كانت المحاكمة على الصدق. آمن القضاة برواية المشتكية أكثر من رواية رامون. يقول لنا بت القرار في الواقع إن رامون قد أدار أموره القضائية ادارة فاسدة. لو كان اعترف فورا بأنه قبّلها، واعتذر عن ذلك وفاز ربما بعدد من العناوين غير المُطرية، لما كان قُدم لائحة اتهام البتة. هذا ما يزعمه كثيرون حول المستشار القضائي للحكومة والنيابة العامة. اذا كان الأمر كذلك، فانه يوجد مكان لثورة أكبر، لان المحاكمة لم تكن على صدق المشتكية بازاء الوزير السابق. كانت المحاكمة في مسألة القُبلة. هل يوجد هنا عمل معيب بالقوة؟ قرر القضاة أن نعم. وأعتقد أن لا.

إن الثمن سندفعه نحن النساء. لو كنت رجلا، وواجهني امكان أن آخذ امرأة أو رجلا لمنصب ما، سواء أكان رفيعا أو أقل من ذلك، لكنه في علاقة رئيس ومرؤوس، لكنت أحسم لصالح الرجل. لماذا أورط نفسي؟ لقد اندثرت أمس سنين كثيرة من النضال من اجل تساوي الفرص في العمل. إن القانون الذي يلزم مساواة كهذه سيظل موجودا. أما في الواقع فسيفضل الرجال الرجال. الأمر مسألة وقت حتى يحدث، لان الوضع أصبح غير محتمل. ونحن جلبنا هذا على أنفسنا بأيدينا.

ياعيل باز ـ ملماد
كاتبة يسارية
(معاريف) 2007/2/1